ملف العـدد :

موسكو وواشنطن .. صراع مكانة وتنافس استراتيجى ممتد

أ.د نـورهان الشيـخ
أستاذ العلاقات الدولية - جامعة القاهرة

مقدمة :

تم إطلاق العقيدة العسكرية الروسية الجديدة وصـدق عليهـا الرئيـس فلاديمير بوتين فى ٢٦ ديسمبر ٢٠١٤، وهى الرابعـة منـذ تفكـك الاتحـاد السوفيتى وتم إصدارها قبل انقضاء العقيدة السابقة والتى كان مقرراً أن تستمر حتى ٢٠٢٠، وكذلك العقيدة البحرية التى تم التصديق عليها فـى ٢٦ يوليـو ٢٠١٥، وكلاهما انطلق من أن حلف شمال الأطلسى (النـاتو) يمثـل الخطـر الرئيسي على الأمن القومى الروسى، وأن تمدد النـاتو والـدرع الـصاروخى الأمريكى الذى تم نشره فى شرق أوروبا، وكذلك تركيز الولايات المتحدة آلياتها القتالية بالقرب من الحدود الروسية في قواعد عسكرية بدول شـرق أوروبـا والبلطيق على خلفية الأزمة الأوكرانية، كل ذلك يمثل التهديد الرئيسى لروسـيا، خاصة فى ضوء التوتر الحاد الذى تشهده العلاقات الروسية –الأمريكية، والذى وصلت معه إلى "مستوى متدنٍ"، على حد وصف الرئيس بوتين، وهو ما أعـاد إلى الذاكرة أجواء الحرب الباردة خلال النصف الثانى من القرن العشرين.

لقد كشفت الأزمة الأوكرانية التى بدأت فى نوفمبر من العام ٢٠١٣ عـن عمق التناقض فى المصالح بين موسكو، القوة العائدة، التى تعمل جاهدة علـى استعادة نفوذها وتأثيرها الدولى والإقليمى، وترفض أن تكون مجرد ظل أو تابع للولايات والمتحدة، ولم تعد تقبل النظام الأحادى القطبية التى تنفـرد واشـنطن

بإدارة قضاياه على الصعيدين الدولى والإقليمى وتسعى مع قوى دولية وإقليمية أخرى لتغييره، والولايات المتحدة التى لا تتصور تراجعها عن استراتيجيتها العالمية، ومكانة القائد فى النظام الدولى، وترفض أن تشاركها أية قوة أخرى فى القدرة والتأثير. وفى الوقت الذى تسعى فيه روسيا إلى إدارة جماعية للعالم، لا تقبل الولايات المتحدة إلا بإدارتها الفردية له.

وخلال حملته الانتخابية أطلق الرئيس الأمريكى دونالد ترامب التوقعات المتفائلة بشأن العلاقات الأمريكية الروسية ومن ثم الغربية بشكل عام، إلا أن مسار العلاقات بين البلدين على مدى الفترة اللاحقة، والوثائق المختلفة الصادرة عن البيت الأبيض والبنتاجون، تؤكد أن التوتر بين الجانبين ليس من قبيل الخلافات العابرة وإنما تناقضات جوهرية وهيكلية يصعب تجاوزها على الأقل فى المدى المنظور. فالولايات المتحدة مازالت ترفض تماماً القبول بنظام متعدد القوى وتسعى جاهدة لبقاء الأحادية القطبية باعتبارها إنجازاً أمريكياً يخدم مصالحها، وتعتبر أن محاولات روسيا والصين تغيير ذلك بالانتقال إلى صيغة تعددية للنظام الدولى هى تهديد مباشر لواشنطن. وقد أشار ترامب صراحة لذلك فى أول خطاب له بشأن حالة الاتحاد أمام الكونجرس يوم ٣١ يناير٢٠١٨، حيث وصف الصين وروسيا بأنهما يمثلان تهديداً للمصالح والقيم الأمريكية بقوله: "إننا نواجه فى جميع أنحاء العالم أنظمة مارقة، وجماعات إرهابية، ومنافسين مثل الصين وروسيا، تتحدى مصالحنا واقتصادنا وقيمنا". ليعيد التأكيد على ما جاء فى استراتيجية الأمن القومي الأمريكي التى أصدرها ترامب فى ١٨ ديسمبر٢٠١٧، والتى اعتبرت أن دور روسيا الدولى يمثل تهديداً للولايات المتحدة، مستخدمة مصطلح "الدول التحريفية" للإشارة إلى روسيا والصين اللتين تحاولان تغيير الوضع الراهن، أو "قوى

المراجعة" التي ترغب في خلـــق عالم لا يتوافق بالضـــرورة مـــع المـــصالح والقيم الأمريكية.

ورغم أن قضية التدخل الروسى فى الانتخابات الأمريكية تحظى بتركيـــز إعلامى وسياسى واسع النطاق، وكذلك قضية اغتيال ضابط المخابرات العسكرية الروسية السابق والعميل البريطانى سيرجى سكريبال، إلا أنها جميعاً لا تعدو أن تكون مجرد قشرة سطحية تخفى حمماً بركانية من التناقضات الجوهريـــة بيـــن الجانبين، تتضمن مدى واسعاً من القضايا تشمل المواجهة فـــى منطقـــة آســـيا الوسطى، حيث نجحت روسيا فى تعزيز وجودها العـــسكرى واقتـــلاع القواعـــد العسكرية الأمريكية التى تمكنت واشنطن من إقامتها، مستغلة الضعف الروســـى والحرب على الإرهاب فى أفغانستان فى الثمانينيات من القرن الماضى، كذلـــك فإن التنافس بين البلدين على ثروات القطـــب الـــشمالى، وسلـــسلة العقوبـــات الاقتصادية التى فرضتها واشنطن وحلفاؤها ضد موسكو على خلفيـــة الأزمـــة الأوكرانية، والتى طالت ثلاثة من القطاعات الحيوية التى تمثل عصب الاقتـــصاد الروسى، والمصدر الرئيسى لضخ السيولة إليه وتجديد دمائه وحيويته وهـــى؛ قطاع الطاقة والسلاح والقطاع المصرفى.

محاور المواجهة الأربعة:

رغم تعدد القضايا الخلافية بين البلدين تظل هناك أربعة محاور أساســـية للمواجهه بينهما، وهذا يتضح فيما يلي :

أولاً: التنافس الاستراتيجى بين واشنطن وموسكو:

يتضمن التنافس الاستراتيجى بين موسكو وواشنطن مدى واســـعاً مـــن القضايا، منها تلك الممتدة والمتعلقة بالدرع الأمريكى المضاد للصواريخ، وتوسيع عضوية حلف شمال الأطلسى بضم جمهورية الجبل الأسود، وتعزيـــز التواجـــد

العسكرى للحلف فى شرق أوروبا على الحدود مع روسيا من خلال إقامة بنية عسكرية تتضمن قوات بحرية وجوية وبرية، ووحدات مهمات خاصة، والذى تعتبره روسيا تهديداً مباشراً لأمنها القومى، كما أن ملف انضمام كل من جورجيا وأوكرانيا إلى الناتو مازال مطروحاً على أجندة الحلف، ويجرى العمل عليه وفق تصريحات أمينه العام، رغم اعتراض روسيا الشديد على ذلك، وحرصها على بقاء الدولتين على الحياد، على أقل تقدير، وتأكيد عدم قبولها ضم الحلف لكييف التى كانت يوماً ما عاصمة روسيا، ورفضها أن يقف الحلف بقواته وترسانته العسكرية على أبواب موسكو، وضرورة عدم القياس على انضمام دول أوربا الشرقية إلى الحلف والذى تم فى ظل ظروف شديدة الخصوصة لروسيا، وفى وقت كانت الأخيرة تموج بصراعات سياسية داخلية وعدم استقرار سياسى واقتصادى أثر على أدائها فيما يتعلق بالقضايا التى تمس أمنها القومى ومصالحها الحيوية.

وفى رد فعل، أطلق الرئيس بوتين واحدة من أقوى الرسائل لواشنطن وذلك فى خطابه السنوى أمام الجمعية الاتحادية فى الأول من مارس ٢٠١٨، والتى أكد فيها نجاح روسيا فى تطوير قدراتها العسكرية وامتلاك منظومات تمثل نقلة نوعية فى الدفاع الاستراتيجى الروسى، واعتبر بوتين أن تطوير روسيا لأنظمة أسلحة استراتيجية متقدمة يأتى رداً على انسحاب الولايات المتحدة أحادى الجانب، من معاهدة الدفاع الصاروخي المضاد، ونشرها عناصر منظومة الدرع الصاروخية على الأراضي الأمريكية وفي أوروبا وفي المياه القريبة من السواحل الروسية، بالإضافة إلى خططها لاستكمال نشر الدرع الصاروخى في اليابان وكوريا الجنوبية، ليكتمل تطويقها لروسيا من الشرق والغرب. وأن الولايات المتحدة رفضت كافة المقترحات الروسية لتسوية قضية منظومة الدرع

الصاروخية، مما أضطر روسيا إلى البدء باختبار جيل جديد من الصواريخ قادرة على اختراق هذا الدرع، وقامت بتصميم كتلة طاقة نووية فائقة القوة لتزويد صواريخ مجنحة بها، مما سيجعل الصواريخ الروسية قادرة على تجاوز كل أنظمة الدفاع الجوي والصاروخي، سواء الموجودة أو التى يمكن تطويرها مستقبلاً، كما بدأت روسيا بتصميم أسلحة استراتيجية لا تتبع مساراً باليستيا، مما يجعلها قادرة على اختراق جميع أنظمة الدفاع الصاروخى، إلى جانب امتلاك روسيا سلاحاً فرط صوتي، يمنحها تفوقاً واضحاً، كما قامت باختبار مجموعة الأسلحة الجديدة العام الماضى.

ووصف بوتين العقيدة النووية الأمريكية الجديدة بالمقلقة، وأشار إلى أن حلف شمال الأطلسي بقيادة واشنطن يبني دفاعات على الحدود الروسية، ورأى أن المنظومات الروسية الجديدة ستفقد تلك الدفاعات فاعليتها، وحذر من مغبة مهاجمة حلفاء روسيا، مؤكداً أن بلاده ستعتبر أي هجوم بالسلاح النووي على أحد حلفائها هجوماً عليها، وأنها سترد فوراً على هذا الهجوم، إلا أن "روسيا لا تنوي مهاجمة أية دولة أخرى".

وكانت العقيدة النووية الأمريكية الجديدة التي أعلنتها واشنطن يوم ٢ فبراير٢٠١٨ قد ركزت على روسيا بشكل ملحوظ، واعتبرت أنها جاءت رداً على "تنمية قدرات روسيا وطبيعة استراتيجيتها وعودتها إلى منافسة القوى العظمى". وفي مؤتمر صحفي يوم ١٩ يناير ٢٠١٨ أعلن خلاله عن الاستراتيجية الدفاعية الجديدة للولايات المتحدة، أعتبر وزير الدفاع الأمريكي جيمس ماتيس، أن "المنافسة بين الدول العظمى، وليس الإرهاب، هى التى تتصدر الآن الاهتمام فيما يخص الأمن القومى" الأمريكى. وأن واشنطن تواجه "تهديدات متزايدة من قبل مختلف الدول الضالة مثل الصين وروسيا، وأن

"المنافسة الاستراتيجية طويلة الأمد مع الصين وروسيا تعتبر الأولوية الرئيسية لوزارة الدفاع الأمريكية، وتتطلب مزيداً من التمويل، نظراً لدرجة المخاطر التي تمثلها اليوم على أمن الولايات المتحدة وازدهارها".

وخلال اجتماع لمجلس الأمن القومى الروسي يوم ٥ مارس ٢٠١٨، أشار بوتين إلى أن تطوير روسيا لأسلحتها الجديدة قد مر بظروف صعبة جداً، وتم ذلك منذ سنوات عديدة، وأن حديثه فى الأول من مارس كان رسالة تتعلق بالتكنولوجيا الجديدة ونظم الأسلحة المصممة لحماية روسيا وضمان التكافؤ الاستراتيجي ومن ثم حفظ الأمن الدولى، وأنه شارك في هذا العمل الآلاف من الروس وفرق التصميم والبحث بالإضافة للمؤسسات الصناعية والتكنولوجية الحديثة، وتوجه بالشكر للشركات والجهات التي ساهمت بتمويل هذه المشاريع.

يضاف إلى ذلك، التنافس فى سوق السلاح العالمى حيث تنظر واشنطن بقلق إلى تحركات روسيا لزيادة صادراتها من الأسلحة خاصة للأسواق التقليدية للسلاح الأمريكى، وقد أثارت صفقة منظومة "إس ٤٠٠" الروسية للعراق تحفظات أمريكية واضحة. وحذرت واشنطن العراق ودولاً أخرى من تبعات عقد صفقات لشراء أسلحة روسية، وذلك وفقا لقانون "مواجهة أعداء أمريكا عبر العقوبات (CAATSA)" الموجهة ضد روسيا وإيران وكوريا الشمالية، الذى وقعه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في ٢ أغسطس ٢٠١٧، وبدأ سريانه في ٢٩ يناير٢٠١٨.

وفي عام ٢٠١٧، نشرت الإدارة الأمريكية قائمة تضم الشخصيات والشركات العاملة في القطاعين الدفاعي والاستخباري الروسيين التي يواجه كل طرف يعقد صفقات معها عقوبات أمريكية، مما ألحق خسائر بقطاع الصناعات العسكرية الروسية تقدر بنحو ثلاثة مليارات دولار. فى حين وصف وزير

الخارجية الروسي سيرجي لافروف العقوبات الأمريكية الموجهة ضد قطاع الصناعات العسكرية الروسي بـ"المنافسة غير النزيهة" التي تهدف إلى إبعاد الأسلحة الروسية عن الأسواق بطريقة الابتزاز، وأن واشنطن تسعى في الوقت ذاته لإقناع دول أمريكا اللاتينية وآسيا وإفريقيا بالتخلي عن شراء أسلحة ومعدات عسكرية روسية مقابل تعويضها ببدائل أمريكية.

ثانياً: جهود روسيا للتأثير على النظام الاقتصادى العالمى الذى تهيمن عليه الولايات المتحدة:

تسعى روسيا للتأثير على النظام الاقتصادى العالمى من خلال التعاون مع مجموعة دول "بريكس"، والتى انعكست فى تأسيس بنك بريكس للتنمية لتمويل المشاريع التنموية فى الدول الأعضاء وصندوق الاحتياطي النقدي لمواجهة آثار التقلبات في أسواق المال، بهدف تطوير مؤسسات بديلة للبنك الدولى وصندوق النقد الدولى، لا تتدخل فى الشأن الداخلى للدول الأعضاء، ولا تفرض إصلاحات اقتصادية أو شروطاً سياسية.

ولا شك أن مثل هذه المؤسسات الاقتصادية إلى جانب التعامل بالعملات الوطنية بين دول "بريكس" يمثل تحدياً وتقويضاً لنظام "بريتون وودز" الاقتصادى الدولى الذى وضعته الولايات المتحدة لدعم هيمنتها على أوروبا والعالم فى أعقاب الحرب العالمية الثانية بجناحيه البنك الدولى وصندوق النقد الدولى.

ثالثاً: الصراع حول المكانة المستقبلية فى سوق الطاقة العالمى

تعد روسيا عملاقاً فى مجال الطاقة، فهى أكبر منتج وثانى أكبر مصدر للنفط فى العالم، وأكبر منتج ومصدر للغاز، وتستأثر وحدها بأكثر من ثلث الاحتياطى العالمى من الغاز. كما تقيم الشركات الروسية العاملة فى مجال الطاقة

شراكات واسعة مع العديد من الشركات فى مختلف أنحاء العالم، فى أوربا وآسيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وأفريقيا، ويتضمن ذلك شركاء تقليديين لواشنطن. وتسعى الولايات المتحدة ليس فقط إلى عرقلة التمدد والهيمنة الروسية على سوق الطاقة، ولكن إلى انتزاع بعض من هذه الأسواق فى ضوء دخولها كمصدر فى سوق الطاقة.

فقد توقع تقرير صادر عن الوكالة الدولية للطاقة ارتفاع إنتاج النفط الخام في الولايات المتحدة، نتيجة زيادة إنتاج النفط الصخري، وأنها ستتجاوز بحلول نهاية عام٢٠١٨ أبرز منتجين في العالم وهما روسيا والسعودية. ووفقاً للتقرير فقد زاد إنتاج النفط في الولايات المتحدة خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠١٨ بمقدار ٨٤٦ ألف برميل في اليوم، وإذا استمر الإنتاج بالنمو فستتجاوز الولايات المتحدة في القريب العاجل السعودية، وبحلول نهاية العام ستسبق روسيا لتصبح أكبر منتج للنفط الخام في العالم.

وكان إنتاج النفط الخام في روسيا قد بلغ في نوفمبر٢٠١٧، يبلغ ١٠,١ مليون برميل من النفط في اليوم، في حين وصل إنتاج السعودية إلى ٩,٩ مليون برميل يومياً، بينما بلغ إنتاج الولايات المتحدة ١٠,٠٤ مليون برميل يوميا، إلا أن متوسط الإنتاج الأمريكي عام ٢٠١٧ ككل كان عند مستوى ٩,٣ مليون برميل يومياً. وبحسب تقديرات من إدارة معلومات الطاقة الأمريكية فإن إنتاج الخام الأمريكي قد يصل إلى ١١ مليون برميل يوميا بنهاية عام ٢٠١٨، يعزز هذا التوجه أن روسيا والسعودية بموجب اتفاق "أوبك +" القاضي بخفض الإنتاج بنحو ١,٨ مليون برميل يوميا، لا تقومان بزيادة إنتاجهما.

ووفقاً لصحيفة "وول ستريت جورنال"، فى تقرير لها نُشر فى ٢١ أبريل ٢٠١٦، فإن ثورة الغاز الصخري جعلت من الولايات المتحدة مصدراً مهماً

لتصدير الغاز المسال إلى باقي دول العالم، وخاصة أوروبا التي تعد أهم الزبائن للغاز، وأن واشنطن بدأت بالفعل فى تصدير غازها المسال لأوروبا حيث انطلقت أولى شحنات الغاز المسال الأمريكي إلى أوروبا على متن ناقلة غاز ووصلت شواطئ البرتغال في نهاية أبريل ٢٠١٦. وفي شهر فبراير ٢٠١٦، قامت الولايات المتحدة بتصدير أول شحنة غاز مسال من شركة "شينير" إلى شركة "بتروبراس" في البرازيل. وكانت شركة "شينير" الأمريكية قد وقعت مع شركات أوروبية وأسيوية عقودا طويلة الأجل لتوريد الغاز المسال.

ويحتدم التنافس الأمريكى الروسى حول السوق الأوروبى الذى يعتبر الأضخم والأقرب لواشنطن خاصة فى ضوء التحالف الاستراتيجى بين واشنطن والاتحاد الأوربى، كما أنه أكبر وأهم الأسواق الروسية واضعاف الوجود الروسى سيهدد استقرارها الاقتصادى ومن ثم الاجتماعى والسياسى. وقد أشار وزير الخارجية الروسي، سيرجي لافروف، فى كلمته بجامعة بلجراد في صربيا يوم ٢٢ فبراير ٢٠١٨ إلى إن الولايات المتحدة تسعى لإزاحة روسيا من سوق الطاقة الأوروبية عبر دفع أوروبا للاعتماد على الغاز الأمريكي المسال، رغم سعره المرتفع، وتعمل على عرقلة مشاريع نقل الغاز الروسى لأوروبا لتسويق غازها المسال لأوروبا. وأضاف لافروف أن هذا النهج الأمريكي، والذي كان يوماً ما يلقى دعماً من قبل بروكسل، له انعكاس سلبي، حيث أن بلغاريا رفضت مشروع الغاز الاستراتيجي "السيل الجنوبي" بسبب ضغوطات خارجية.

وتبدى الولايات المتحدة معارضة معلنة لمشروع "السيل الشمالي -٢" الذى يتضمن مد خطين بسعة إجمالية تصل إلى ٥٥ مليار متر مكعب من الغاز سنوياً لنقل الغاز الروسي إلى ألمانيا مباشرة عبر قاع بحر البلطيق دون المرور بدول ترانزيت، وتبلغ حصة شركة "غازبروم" في المشروع ٥٠ %، ويملك

كونسورتيوم مكوّن من ٥ شركات طاقة أوروبية الـــ ٥٠ % الأخـرى فـي المشروع، ١٠ % لكل منها، وتبلغ تكلفة المشروع نحو ٩,٥ مليارات يـورو. ويلقى المشروع دعماً من ألمانيا والنمسا وإيطاليا، فيمـا تعارضـه أوكرانيـا وحلفاؤها في شرق أوروبا. واعتبرت ألمانيا أن محاولات المفوضية الأوروبيـة التأثير في مشروع "السيل الشمالي-٢" تتعارض مع القانون الأوروبي والدولي. هذا فى حين تعارضه واشنطن بذريعة أنه يقوض أمن الطاقـة فـي أوروبـا، وأعرب وزير الخارجـية الأمريكي آنذاك "ريكس تيلرسـون" فـي مؤتمـر صحفـي عقـد في وارسـو بعد لقائه رئيس وزراء بولنـدا مـاتيوش مورافيتسكي، يوم ٢٧ ينايـر، عن تأييد بلاده لموقـف بولنـدا المعـارض للمشـروع، وأكد تيلرسون أن الولايات المتحدة ستدعم جهود بولندا لتنويـع مصادر إمدادات الطاقة، بما في ذلك إمدادات الغاز المسال من الولايات المتحدة.

رابعاً: العودة الروسية القوية للشرق الأوسط

تسعى روسيا لتأسيس نفوذ دائم وقوى لها، ودور فاعـل فـى الـشرق الأوسط يحمى أمنها ومصالحها، ويدعم استقرار المنطقة، وفـى هـذا تهديـد للمصالح الأمريكية من زاويتين، الأولى إن روسيا غيرت من توازنـات القـوى على الأرض، الأمر الذى سينعكس حتماً فى التسويات التى لم يعد من الممكن أن تسير فى الاتجاه الذى تفضله وكانت تخطط له واشنطن، وفيـه تقييـد لحريـة الحركة الأمريكية فى المنطقة والتى تمتعت بها منذ مطلع التسعينيات وعلى مدى عقدين. من ناحية أخرى، فإن تدخل روسيا فى سوريا يزيد الثقة فيها كحليـف وشريك يضمن أمن ووحدة حلفاءه فى المنطقة خلافاً للصورة التى رُوج لها فى أعقاب تفكك الاتحاد السوفيتى وفى أعقاب الاحتلال الأمريكـى للعـراق. ومـن المعروف أن التدخل الروسى يأتى فى إطار تحالف رباعى يضم إلى جانبها كـلاً

من سوريا وإيران والعراق، وفى هذا تغيير للتحالفات وتوازنات القوى الإقليمية، وجذباً للعراق بعيداً عن الولايات المتحدة رغم احتلال الأخيرة لها، وتهديداً للنفوذ والمكانة الأمريكية فى المنطقة.

يأتى هذا فى إطار التناقض والاختلاف الواضح بين البلدين بشأن مدى واسع من القضايا الإقليمية تتضمن الأزمة الأوكرانية والسورية، والاتفاق النووى الإيرانى، والموقف من تنامى القدرات النووية والصاروخية لكوريا الشمالية وغيرها. ففى كل هذه القضايا تتبنى موسكو مواقف متباينة لتلك الأمريكية، وعلى سبيل المثال، وفى الوقت الذى صعد الرئيس الأمريكى دونالد ترامب من المواجهة مع إيران واعتبر الاتفاق الموقع معها فى ١٤ يوليو عام ٢٠١٥ "أسوأ اتفاق على الإطلاق"، ورفض الإقرار بالتزام طهران بتنفيذ بنوده، وأعلن بانسحاب الولايات المتحدة من هذا الاتفاق فى ٢٠١٨/٥/٨، وأعلن عن عزم بلاده فرض عقوبات على الحرس الثوري الإيراني، الذي اتهمه بالمسؤولية عن أعمال تزعزع الاستقرار في سوريا واليمن والعراق، فإن موسكو وبكين رفضتا موقف ترامب، ورأت موسكو أن انهيار الاتفاق النووي الايراني سينطوي على رسالة خطيرة للعالم وسيقوض الجهود لاقناع كوريا الشمالية بالتخلي عن ترسانتها النووية.

ومن ثم، فرغم التصعيد والتوتر الشديد الذى يخيم على العلاقات الروسية الغربية، فإن القول بعودة الحرب الباردة بين الجانبين أمر غير دقيق لانتفاء الاستقطاب الأيديولوجى، غير القابل للمساومة والتفاهم حوله، الذى كانت تقوم عليه الحرب الباردة، فالعلاقات الروسية الأمريكية تشهد تناقضاً جوهرياً فى المصالح، وتنافساً عالمياً على المكانة الدولية سيستمر فى المستقبل المنظور وإلى أن يستقر النظام الدولى وموازين القوى به.